تحديات استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية

عتيق توفيق
مخبر البحث: إدارة وتقييم أداء المؤسسات - إتمام
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة
atigtoufik@gmail.com

معراجي عبد المالك
مخبر البحث: إدارة وتقييم أداء المؤسسات - إتمام
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة
maaradji20@yahoo.fr

المؤلف المرسل: عتيق توفيق، الإيميل: atigtoufik@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/06 تاريخ القبول: 2020/01/09 تاريخ النشر: 2020/05/18

الملخص:

إن الهدف هذه الدراسة هو رصد مختلف التحديات التي تواجه توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك بعد تبني الجزائر سنة 2007، لنظام محاسبي مالي مبني على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS). فبالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة، محليةً كانت أو في بيئات أجنبية مشابهة، خلصت الدراسة أن أهم التحديات التي تحد من توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة تتثمل في: عدم ملائمة البيئة المؤسساتية الجزائرية، واختلاف الثقافة المحاسبية لمعدي التقارير المالية وقصور الإطار القانوني والتنظيمي.

الكلمات المفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، الإبلاغ المالي، المحاسبة الجزائرية.

Abstract:

The objective of this study is to scrutinize the various challenges to the expansion of the use of fair value accounting within the Algerian accounting environment, after the adoption, in 2007, of a financial accounting system based on the (IFRS/IAS). Based on the results of previous studies, whether local or in similar foreign environments, the study found that the most

important challenges that limit the expansion of fair value accounting are: (1) the inadequacy of the Algerian institutional environment, (2) the difference in the accounting culture of the financial reporting preparers and (3) the lack of legal and regulatory framework.

Keywords: fair value accounting, financial reporting, Algerian accounting.

JEL classification: ***M41***

1 مقدمة:

على المستوى الدولي، تُثير محاسبة القيمة العادلة جدلاً واسعاً حول فائدتها بين مؤيد ومعارض؛ ولكن استعمالها ظل يتوسع بشكل مطرد، حيث أن 166 ولاية قضائية[1] تطبق المعايير المحاسبية الدولية، المرتكزة أساساً على محاسبة القيمة العادلة، بشكل كامل[2]، بالإضافة إلى عديد الدول التي تبنت أنظمة محاسبية متقاربة مع المعايير الدولية، والحالة الجزائرية أحد الأمثلة. إلا أن تطبيق هذه المحاسبة ما يزال محدودًا ضمن السياق الجزائري (Djafri 2014)؛ رغم أن نظام المحاسبة المالية أقر اللجوء إليها في بعض الحالات.

تُظهر العديد من الدراسات مثل (Barth and Clinch 1998, Aboody et al, 1999, Dietrich et al, 2001, Song et al, 2010, Lu and Mande 2014, Chiqueto et al. 2015, Siekkinen 2016)، في بيئات اقتصادية وتنظيمية مختلفة، أن محاسبة القيمة العادلة متفوقة على أساليب القياس والتقييم المحاسبي الأخرى في العديد من الجوانب. فهي ملائمة، صادقة التمثيل، متزامنة وقابلة للمقارنة. كما تتمتع القيمة العادلة بتماسك نظري وأساس منطقي بسيط، إذ يسميها Mr Tweedie[3] الرئيس السابق لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: " محاسبة وصف الأشياء كما هي " " tell it like it is accounting ".

[1] دولة أو إقليم يحكمه نظام قضائي واحد.

[2] www.ifrs.com.2019/03/15 تاريخ الاطلاع

[3]) عند Palea 2014.(

لكن، رغم هذه الايجابيات العملية والنظرية، ورغم أن الدراسات مثل (Chen et al. 2015) أظهرت أن الشركات في البيئات الاقتصادية الأقل نمواً والضعيفة من حيث الإنفاذ القانوني (الشبيهة بالبيئة الاقتصادية الجزائرية) من المحتمل أن تستخدم محاسبة القيمة العادلة بغرض إدارة الأرباح أو الوصل إلى عتبات الأرباح المرجوة، فإن الدراسات على المستوى الجزائري (Djafri 2014, Tahri 2014, Boufeldja 2016) تظهر قلة استخدام محاسبة القيمة العادلة. فما التحديات التي تعترض التوسع في استخدام هذا البديل من بدائل القياس المحاسبي؟

وبالتالي، فإن الهدف هذه الدراسة، بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة، محليةً كانت أو في بيئات أجنبية مشابهة، هو رصد مختلف التحديات التي تواجه توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك بعد تبني الجزائر، سنة 2007، لنظام محاسبي مالي مستمد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS).

تمثل القيمة العادلة ضمن المعيار IFRS 13 "*قياس القيمة العادلة*" "المبلغ الذي يمكن أن يُحَصَّلَ لقاء بيع أصل، أو يُدفع لنقل التزام، في مبادلة عادية، بين المشاركين في السوق، عند تاريخ القياس." (IASB 2011). كما يفرض المعيار على الشركات الإفصاح عن القيم العادلة لأنواع الأصول والخصوم (الالتزامات) حسب مستويات المدخلات المستعملة في حسابها، حيث تشكل مدخلات المستوى الأول الأسعار المدرجة التي يمكن ملاحظتها لنفس الأصول في الأسواق النشطة، أما مدخلات المستوى الثاني فتتكون من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأصول مشابهة أو الأسعار المدرجة في الأسواق غير النشطة لنفس الأصول، بالإضافة إلى أي معلومات ذات علاقة؛ شريطة أن تكون قابلة للملاحظة بصفة مباشرة أو غير مباشرة. فيما تتضمن مدخلات المستوى الثالث المعلومات المنتجة داخلياً من طرف الشركة، والتي بطبيعتها غير قابلة للملاحظة.

يتدرج باقي الدراسة على النحو التالي. يعدد العنصر الأول فوائد استخدام محاسبة

القيمة العادلة لمستخدمي القوائم المالية. أما العنصر الثاني فيعرض أهم الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة. فيما يُبرز العنصر الثالث أهم تحديات أمام توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية. وتنتهي الدراسة بخاتمة تضم أهم الاستنتاجات.

1. فوائد استخدام محاسبة القيمة العادلة:

يدعي مؤيدو محاسبة القيمة العادلة أنها توفر مجموعة من الفوائد لمستخدمي البيانات المالية أثناء عملية اتخاذ قرارات تخصيص الموارد النادرة. فالقيم العادلة، حسبهم، ملائمة لاتخاذ القرار، متزامنة معه، تمثل بصدق الواقع الاقتصادي والمالي للشركات وتسمح بمقارنة المعلومات المالية للشركة الواحدة من فترة إلى أخرى، كما تحسن من هذه المقارنة بين الشركات المختلفة في الفترة الواحدة. هذه المزايا سيتم مناقشتها تباعاً في ما يلي:

1. معلومات مالية ملائمة relevant information:

تكون المعلومات المالية ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدِمون. ولا تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق إلا إذا تمتعت بقيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلا القيمتين معاً. فالقيمة التنبؤية تعبر عن إمكانية استخدام المعلومات كمُدخلات لعمليات التنبؤ بالنتائج المستقبلية. أما القيمة التأكيدية فتعتمد على قدرة المعلومات على تقديم تغذية عكسية حول (تؤكِّد أو تغيِّر) التقييمات السابقة. وهاتان الخاصيتان (التنبؤ والتأكيد) مترابطتان. إذ غالباً ما تكون للمعلومات ذات القيمة التنبؤية قيمة تأكيدية أيضاً (Board 2010). من الناحية البحثية، وبشكل عملي، تعد الأرقام المحاسبية ملائمة القيمة إذا كان لها ارتباط متوقع بقيم سوق الأسهم (Barth et al., 2001)، أو بالدخل عموماً (Aboody et al., 1999).

يرى واضعو المعايير المحاسبية الدولية أن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات تساعدهم على تقييم حجم، توقيت ودرجة عدم اليقين (الخطر) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية (Board 2010, OB 3). وفي هذا الصدد، تقدم العديد من الأدبيات الأكاديمية أدلة على أن التقارير المالية المبنية على محاسبة القيمة العادلة توفر المعلومات الأكثر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية من غيرها من طرق التقييم والقياس المحاسبي(Barth and Clinch 1998,Aboody et al, 1999,Song et al, 2010, Lu and Mande 2014, Siekkinen 2016). فمن المتوقع أن يضمن الإبلاغ عن القيمة العادلة درجة أعلى من الشفافية في البيانات المالية، والتي بدورها يجب أن تؤدي إلى ارتفاع ملائمة القيمة للمعلومات المالية وقدرة أفضل للأسواق المالية على عكس القيمة الفعلية ، وبالتالي تخصيص أفضل للموارد على المستويين الجزئي والكلي.

فمثلا، تبحث الدراسة (Barth and Clinch 1998) مدى ارتباط أنواع مختلفة من الأصول المعاد تقييمها (التثبيتات العينية، المعنوية والاستثمارات) للشركات الأسترالية بأسعار الأسهم والتقديرات غير السوقية لقيمة الشركات، التي تستند إلى القيمة الحالية لتوقعات المحللين للأرباح المستقبلية. وقد وجدا بالإجمال أن المبالغ المعاد تقييمها ملائمة القيمة لكل فئات الأصول المدروسة. واللافت هو قوة واتساق نتائج التثبيتات المعنوية. والتي عادة ما ينظر إليها أن صعبة التقدير.

كما، تظهر دراسة (Aboody et al 1999)، أن مبالغ إعادة تقييم الأصول الثابتة (بالقيمة العادلة) ترتبط ايجابياً بالأداء المستقبلي لشركات المملكة المتحدة. ما يعني أن لهذه المبالغ قدرة تنبؤية وتأكيدية للعوائد المتوقعة لهذه الشركات، وبالمحصلة فهي مبالغ ملائمة القيمة. غير أن هذه العلاقة تَضعُف بالنسبة للشركات ذات نسب الديون المرتفعة. ما يعزى إلى تلاعب إدارة هذه الشركات بالتقديرات.

وعبر مقارنة ملائمة القيمة للمستويات الثالثة لمدخلات قياس القيمة العادلة في

القطاع البنكي الأمريكي وجد (Song et al, 2010) أن مبالغ القيمة العادلة ملائمة القيمة للمستثمرين على المستويات الثلاثة. وبعد دراسة سندات القطاع البنكي في البرازيل أظهرت دراسة (Chiqueto et al. 2015) أن القيمة العادلة ملائمة حتى في أوقات الأزمات المالية (2010-2007).

كما توصل (Lu and Mande 2014) إلى أن ملائمة القيمة للقيم العادلة ترتفع كلما قُدمت هذه المعلومات بتفصيل أكبر. غير أن الدراسات السابقة تشير إلى أن ملائمة القيمة للأرقام المحاسبية تختلف بين الدول (DeFond et al. 2007).

بالإجمال، يمكن استنتاج أن محاسبة القيمة العادلة ملائمة للاتخاذ القرار لجميع أنواع الأصول، وذلك حتى بالنسبة للأصول التي لا تتوفر عادة على أسواق نشطة (الأصول العينية والمعنوية). كما أن هذه الملائمة ترتفع كلما تحسنت مستويات الإفصاح عن مصادر الحصول على مدخلات القياس وأساليبه.

2. التزامن (التوقيت المناسب) timely information:

يقتضي التزامن[4] حصول متخذي القرار على المعلومات في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم. وبشكل عام، كلما كانت المعلومات قديمة كانت أقل فائدة. ومع ذلك، قد تظل بعض المعلومات مفيدة بعد مدة طويلة من إعلانها، لأن بعض المستخدمين قد يحتاجون، على سبيل المثال، إلى تحديد الاتجاهات وتقييمها (Board 2010).

من الملاحظ ترابط مفهومي التزامن والملائمة، إذ أن المعلومات الملائمة (القادرة على التأثير على قرارات المستخدمين) يجب أن تتوفر في الوقت المناسب. وهذا ما يجعل، غالباً،

[4] بـ"التوقيت المناسب"، ولكن من خصائص الترجمة الجيدة تجنب تركيب الألفاظ. لذا يبدو timely عادة يترجم مصطلح مصطلح التزامن أفضل.

الدراسات الأكاديمية تربط بين دراسة ملائمة القيمة والتزامن (Barth and Clinch 1998, Aboody et al, 1999)، إذ يصعب توفر أداة عملية لعزل وقياس خاصية تزامن المعلومات المالية. فالدراسات تقيس مدى تزامن المعلومات المالية عبر تقييم درجة ملائمة قيمتها في فترات زمنية مختلفة (Aboody et al, 1999)، ويتم الحكم على مدى التزامن من خلال قوة ارتباط هذه المعلومات بالنتائج المحاسبية في تاريخ صدورها، و/أو في فترات لاحقة.

تَفرِض محاسبة القيمة العادلة – تعريفاً- بأن تكون قيمة الأصول والخصوم، عند التقييم، محسوبة من وجهة نظر المشاركين في السوق بتاريخ القياس (IASB 2011). أي القيم السوقية بتاريخ الإبلاغ. وقد وجد (Aboody et al, 1999) أن عمليات إعادة التقييم الأصول الثابتة تعكس على الأقل بعض التغييرات في قيم الأصول الأساسية في الوقت المناسب. غير أن (Barth and Clinch 1998) وجدا، بعد دراسة عمر مبالغ إعادة التقييم، أن مبالغ إعادة التقييم القديمة هي الأخرى ملائمة، وقد فسرا ذلك، بأن التزامن ليس مهما بشكل كبير بالنسبة لإعادة تقييم التثبيتات على المدى الطويل. وتشير (Barth 2007) إلى أن معلومات القيمة العادلة ملائمة لأنها متزامنة، أي "لأنها تعكس الظروف الاقتصادية الحالية المتعلقة بالموارد والالتزامات الاقتصادية، أي الظروف التي يتخذ بها مستخدمو البيانات المالية قراراتهم." (Barth 2007, p11).

غير أن التزامن مرتبط بالديناميكية التي يكون عليها الاقتصاد، فمن المعلوم أن المعلومات المالية المتضمنة في التقارير تكون عادةً سنوية أو نصف سنوية أو حتى فصلية، فما الذي يحدد على أي أساس يتم إصدار المعلومات، أو كما يقول (Ball 2006): " الإشكال هو معرفة اللحظة المناسبة[5] " " the question is how promptly ".

[5] الترجمة ليست حرفية.

تتمتع القيم العادلة بخاصية التزامن كونها تعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية عندما تتغير هذه الظروف. وتبقى هذه القيم مناسبة لاتخاذ القرار، بالنسبة للأصول العينية، فترات أطول، خاصة في البيئات الاقتصادية المستقرة.

3. التمثيل الصادق faithful representation: (الموثوقية reliability)

لإعطاء صورة صادقة تمامًا، يجب أن يكون تصوير المعاملات المالية كاملاً، محايداً وخالياً من الأخطاء. أي أن يتضمن التصوير جميع المعلومات اللازمة لفهم الظاهرة التي يتم تصويرها. وأن يخلو من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية. كما يجب أن يخلو أيضا من الأخطاء أو السهو في وصف الظاهرة، أو الأخطاء في اختيار وتطبيق الطريقة المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية (Board 2010). وما قيل عن ارتباط التزامن بالملائمة سابقاً ينطبق أيضا على التمثيل الصادق. فلكي تكون مفيدة، على المعلومات أن تكون ملائمة وممثلة بصدق. إذ لا يساعد التمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة المستخدمين في اتخاذ قرارات جيدة. (Board 2010, QC17)

سنستعمل من خلال هذه الورقة مصطلحي التمثيل الصادق والموثوقية بشكل تبادلي، إذ أن الفرق بينهما من ناحية التعريف ليس جوهرياً. فالمعلومات الموثوقة هي الخالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها في تمثيل بأمانة ما تسعى أو يتوقع أن تمثله وبشكل معقول (IASB 1989, par 31). وقد عزت (Barth 2007) هذا التبديل في التسمية إلى سوء الفهم الذي يثيره مصطلح الموثوقية حين يفسره البعض بالقابلية للتحقق verifiability أو بالدقة precision، فهو لا يعني لا هذا ولا ذاك. فالتمثيل الصادق لا يعني الدقة في جميع النواحي (Board 2010, QC15) ولا اليقين بشأن مخرجات الإبلاغ المحاسبي.

تُظهر عدد من الدراسات أن القيم العادلة تحظى بموثوقية أعلى من القيم التاريخية، ويمكن أن تتعزز هذه الموثوقية بإشراف جهات مستقلة على تحديد القيم العادلة. ومن بين هذه الدراسات دراسة (Dietrich et al 2001)، حيث استقصى الباحثون موثوقية تقديرات القيمة العادلة السنوية للعقارات الاستثمارية في المملكة المتحدة. ووجدوا أن هذه التقديرات أقل من أسعار البيع الفعلية لهذه العقارات، لكنها أقل تحيزاً وأكثر دقة من التكلفة التاريخية.

ودرس (Cotter and Richardson 2002) ما إذا كانت هناك اختلافات في موثوقية إعادة تقييم الأصول التي تقدمها مجالس الإدارة مقابل تلك التي يقدمها مقيمون خارجيون مستقلون، حيث استعملا عينة من الأصول المعاد تقييمها في استراليا. وتوصلا إلى أن التقييمات التي يتولها مقيمون خارجيون أكثر موثوقية من تلك التي يتولاها مقيمون داخليون؛ عبر دراسة التعديلات اللاحقة للزيادات المعترف بها في قيمة الأصول. وذلك من خلال ربط موثوقية هذه التقديرات بالمدى الذي يتم فيه عكس مبالغ إعادة التقييم الايجابية لاحقاً. غير أن نتائج (Barth and Clinch 1998) لم تظهر أن المستثمرين ينظرون بشكل مختلف لمصادر مبالغ إعادة التقييم (داخلي مقابل خارجي). معللين ذلك، أنه رغم مخاطر انتهازية الإدارة، فإن معلوماتها الإضافية، باعتبارها الأعلم بحالة الأصول، قد تعوض حيادية المقيِّم الخارجي. وهذا ما يعزز أن خاصيتي الملائمة والموثوقية تبادليتان.

كما درس (Muller et al 2011) الآثار المترتبة عن إلزام الشركات بتوفير معلومات القيمة العادلة للأصول الثابتة على عدم تماثل المعلومات لعينة من الشركات العقارية الأوربية، عبر دراسة فروق أسعار العرض والطلب bid–ask spreads، حيث توصل إلى أن الشركات الملزمة بتقديم معلومات القيمة العادلة أظهرت انخفاضاً في عدم تماثل المعلومات. ومع ذلك، فإنه أقل من الانخفاض الذي تُظهره الشركات التي تقدم معلومات القيمة العادلة بشكل طوعي. ما يعزى إلى انخفاض موثوقية القيم العادلة المفصح عنها إلزامياً في مقابل تلك المفصح عنها طوعاً.

وعليه، فإن الدراسات تُظهر، بشكل عام، أن القيم العادلة تمثل بصدق ما تسعى لتمثيله من الأصول وخصوم. وأن صدق التمثيل يتعزز عندما تقوم به الشركات بشكل طوعي و/أو تحت إشراف مقيمين مستقلين. دون إغفال دور التقييمات الداخلية، والتي قد تخفض من مستوى صدق التمثيل لرفع خاصية الملائمة للمعلومات المالية، بما تملكه من معلومات خاصة عن حالة الأصول (خاصةً العينية) وأوضاع القطاع الذي تعمل فيه.

4. قابلية المعلومات المالية للمقارنة:

تمكِّن القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين العناصر المحاسبية. وعلى عكس الخصائص النوعية الأخرى، لا تتعلق القابلية للمقارنة بعنصر واحد. بل تتطلب المقارنة عنصرين على الأقل (Board 2010, QC21). كما أن الاتساق، على الرغم من ارتباطه بالقابلية للمقارنة، يعد مفهوماً مختلفاً. حيث يشير إلى استخدام نفس أساليب المعالجة لنفس العناصر، سواء من فترة إلى فترة ضمن الكيان الواحد أو خلال فترة واحدة عبر كيانات مختلفة. فالقابلية للمقارنة هي الهدف؛ والاتساق يساعد على تحقيق هذا الهدف (Board 2010, QC22).

ولكي تحقق المبالغ المحاسبية القابلية للمقارنة، يجب أن تتوفر على خاصية القابلية للتجميع additivity. فحسب (Chambers 1966)[6] لا يمكن أن يؤدي الجمع بين التكاليف التاريخية في تواريخ مختلفة إلى أرصدة ذات معنى لصافي الأصول. كذلك إذا تم استخدام مقاييس تقييم مختلفة للعناصر المتباينة، فلا يمكن، منطقياً، جمعها معًا، ولا يمكن استنتاج أي معنى عملي أو تجاري من المجموع. حيث أن استخدام التكلفة التاريخية لبعض الأصول، وتكلفة الاستبدال بالنسبة لأصول أخرى، أو القيمة الحالية لا يُنتج ميزانية ذات

[6]) عند Palea 2014.(

مغزى. وعليه، فإن القيمة العادلة هي المقياس الوحيد لعناصر الميزانية الذي يتمتع بخاصية قابلية التجميع بالتالي يمكن من قابلية المقارنة.

إضافة إلى ذلك، يرى مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن القيم العادلة قابلة للمقارنة؛ لأن القيمة العادلة لأي أصل أو التزام تعتمد فقط على خصائص هذا الأصل أو الالتزام، وليس على خصائص الكيان الذي يملكه، إذ أن القيمة العادلة هي قياس قائم على السوق، وليس قياسًا خاصًا بالكيان (IASB 2011, par 2). وهذا ما يعزز قابلية المقارنة بين المعلومات المالية لكيانات مختلفة.

لكن أحد الشواغل التي تنشأ عن تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS _ أو التقارب معها كما هو حال الجزائر _ على نطاق واسع هو أن المستثمرين سوف يُضللون عند الاعتقاد بأن هناك توحيدًا في الممارسة أكثر مما هو عليه الحال بالفعل، إذ أنه حتى بالنسبة للمستثمرين المتمرسين، سيتم إخفاء الاختلافات الدولية في جودة التقارير تحت غطاء ما يبدو معايير موحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ غير المتكافئ للمعايير يقلل قدرتها على تخفيض تكاليف ومخاطر المعلومات، باعتبارها ميزة للمستثمرين جراء تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي (Ball 2006). وهو ما يستدعي النظر بحذر للقابلية للمقارنة خاصة مع اختلاف البيئات الاقتصادية والقانونية بين الدول.

إجمالاً، تعد القيم العادلة قابلة للمقارنة؛ حيث تُحقق خاصية القابلية للجمع، كما تعتمد محاسبة القيمة العادلة على خصائص الأصل أو الالتزام وحده ما يقلل التباينات الناتجة عن اختلاف خصائص الكيانات المالكة. غير أن القابلية للمقارنة تتأثر باختلاف قدرات معدي البيانات المالية في البيئة الواحدة على رصد المخاطر وإنتاج التقديرات. وتتأثر أيضاً، بتباين البيئات القانونية والاقتصادية.

2. الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة:

على الرغم من هذه المزايا، فإن محاسبة القيمة العادلة ليست حلاً سحرياً. فقد وُجهت لها عدة انتقادات، خاصة عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2007. وتتضمن بعض الانتقادات الشائعة، إمكانية تأثير الإدارة على تقديرات القيمة العادلة، خطر تقلب الأسعار وعدم استقرار النظام المالي.

ففيما يتعلق بإمكانية تأثير الإدارة على تقديرات القيمة العادلة، فإن هذا التأثير يثير القلق بشكل أساسي عندما تكون أسعار السوق القابلة للملاحظة غير متوفرة. بالإضافة إلى تحفز الإدارة بسبب ضعف الإنفاذ القانوني وضعف البيئة الاقتصادية. إذ رصدت نتائج (Dietrich et al 2001) أن المدراء يختارون من بين الأساليب المحاسبية المسموح بها تلك التي تتيح الإبلاغ عن أرباح أعلى، ويعمدون إلى الزيادة في القيمة العادلة قبل الحصول على قروض جديدة. كما أظهر (Chen et al. 2015) أن الشركات في البيئات الاقتصادية الأقل نمواً والضعيفة من حيث الإنفاذ القانوني من المحتمل أن تستخدم محاسبة القيمة العادلة بغرض إدارة الأرباح أو الوصل إلى عتبات الأرباح المرجوة.

بالمقابل، فإن حقيقة أن تقديرات القيمة العادلة تتضمن معلومات خاصة لا تتوفر إلا للإدارة، وبالتالي، تعكس معلومات تفصيلية للمستخدمين الآخرين هي أمر مرغوب فيه. حيث بيَّنت نتائج (Barth and Clinch 1998) أن معلومات الإدارة، رغم مخاطر الانتهازية، قد تعوض حياد ونزاهة المقيمين الخارجيين، بما لها من معرفة بالأصول موضوع التقييم لا تتوفر لغيرها. كما أن عكس هذه المعلومات في البيانات المالية يخفف من حاجة المشاركين في السوق إلى وضع تقديرات مضللة تعتمد فقط على المعلومات العامة (Barth 2007).

إضافة إلى ذلك فإن مشكل انتهازية الإدارة ليس قاصراً على محاسبة القيمة العادلة. حيث أظهرت الدراسات أن المديرين يجدون طرقاً للإدارة الأرباح بغض النظر عن النظام المحاسبي المتبع (Barth 2007).

أما فيما يخص تقلب أسعار السوق volatility، فمن المعروف أنه كلما زاد هذا تقلب زادت مخاطر الأوراق المالية. ومحاسبة القيمة العادلة متهمة بشكل رئيسي في زيادة التقلب هذه. وقد تسمح محاسبة القيمة العادلة في فترات ازدهار الأسواق للبنوك في التوسع في الاقتراض، مما يخلق هشاشة في النظام المالي ويزيد من حدة الأزمة المالية (Plantin et al, 2008). وتتهم القيمة العادلة، أيضًا، بسبب ارتباطها بالسوق، بأنها يمكن أن تنقل تقلباته إلى البيانات المالية (Plantin et al, 2004). ومع ذلك، يشير (Laux and Leuz 2009) إلى أن محاسبة القيمة العادلة ستوفر إشارات تحذير في الوقت المناسب، مما قد يشجع البنوك على اتخاذ التدابير المناسبة للحد من تأثير الأزمة الوشيكة.

وعلى المستوى الكلي، تتهم القيمة العادلة بزيادة مخاطر التقلبات الاقتصادية. فالتفاعل المتبادل بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي يؤدي إلى تضخيم أثر كل منهما على الآخر، مما يزيد من الخطر على الاستقرار المالي. وفي هذا الصدد، يرى (Plantin et al, 2008) بأن محاسبة القيمة العادلة يمكن أن تؤدي إلى تقلبات دورية، والتي يمكن أن تزيد من المخاطر العامة في الأسواق المالية. فحين تُظهر القيمة العادلة الخسائر على بيانات الشركات (لأسباب غير متعلقة بأداء هذه الشركات) ينعكس ذلك على المؤسسات المالية، وخاصة البنوك. والعكس أيضًا صحيح. وذلك ما يرهن استقرار النظام المالي بأسعار الأصول غير المالية والمقومة، بسبب محاسبة القيمة العادلة، على أساس المدى القصير، رغم أن الشركات تنوي الاحتفاظ بها لمدد أطول.

3. الصعوبات التي تحد من استخدام القيمة العادلة ضمن السياق الجزائري:

تعترض محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية عوائق مختلفة يمكن إدراجها تحت ثلاثة عناوين رئيسية، هي: عدم ملائمة البيئة المؤسسية، اختلاف الثقافة

المحاسبية وقصور الإطار القانوني والتنظيمي المسير لهذه المحاسبة. وفي ما يلي تفصيل هذه العناوين.

- عدم ملائمة البيئة المؤسساتية:

بصفة عامة، وُجد أن ملائمة القيمة للتقارير المالية أقل بالنسبة للبلدان التي تكون فيها النظم المالية موجهة بالبنوك بدلاً من السوق؛ حيث لا تشارك هيئات القطاع الخاص في عملية وضع المعايير المحاسبية؛ وتتبع الممارسات المحاسبية النموذج الأوربي القاري بدلاً من النموذج الأنجلوسكسوني؛ ويكون للقواعد الضريبية تأثير أكبر على القياس المحاسبي؛ وأين يكون الإنفاق على خدمات التدقيق منخفضًا نسبيًا (Ali and Hwang 2000). وهي الخصائص التي تنطبق على النظام المالي الجزائري بشكل كبير.

من المسلم به أن الأسواق المالية لا تكاد تلعب دوراً في الاقتصاد الجزائري. ولكن، في الجهة المقابلة، لا يمكن الادعاء بأن النظام المالي الجزائري موجه بالبنوك. فالنظام المالي والاقتصادي، بشكل عام، لا تلعب فيه مؤسسات التمويل دورا كبيراً. فهو نظام مبني بشكل كبير على السياسة المالية ممثلةً في إنفاق القطاع الحكومي. وهذا ما تؤكده الدراسة الاستقصائية، حيث تظهر معظمها أن أحد أهم عوائق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية هو غياب سوق مال ديناميكي وفعال (Boufeldja 2016, Djafri 2014, Tahri 2014). فبعد إجراء دراسة ميدانية استقصائية شملت ثلاثة فئات: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممارسو المحاسبة والمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، توصل (Boufeldja 2016) إلى أن أهم العوائق التي تحول دون التطبيق محاسبة القيمة العادلة على المستوى البيئة الجزائرية تتمثل في عدم وجود أسواق نشطة.

وأظهر أيضاً (Djafri 2014) أن السياق الجزائري مازال بعيداً عن الاهتمامات المتعلقة بتطوير السوق المالية، التي تعد أحد الركائز الأساسية لتعميم محاسبة القيمة العادلة. ومن

خلال استقصاء آراء الإطارات المحاسبية لعدد من المؤسسات العمومية الجزائرية، عبر أسلوب المقابلة، لاحظت (Tahri 2014) عددًا من العوائق تعترض تطبيق محاسبة القيمة العادلة، والتي تتعلق أساسًا بذاتية subjectivity تقديرات القيمة العادلة، افتقارها إلى الموثوقية والموضوعية، وغياب الأسواق الديناميكية والفعالة.

والملاحظ من الدرسات السابقة، (Boufeldja 2016, Djafri 2014, Tahri 2014)، أنها لم تظهر أن للبنوك دوراً في الدفع إلى استخدام محاسبية القيمة العدالة أو الحد من استخدامها. وهذا ما يعزز ضآلة دور القطاع البنكي في توجيه المحاسبة، بصفة عامة، في الجزائر.

وتظهر الدراسات في البيئات التي لا تتمتع بخصائص النظم المالية الانجلوسكسونية تشابهاً في النتائج. حيث يبرز اعتماد محاسبة القيمة العادلة على الأسواق النشطة. فقد وجد (He et al, 2012) أن عدم وجود أسواق نشطة للأصول غير المالية، في بعض مناطق الصين، وانتشار المعاملات بين الأطراف المرتبطة يوفر للمؤسسات فرصًا لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في لإدارة الأرباح.

بالمحصلة، يمكن ملاحظة أن محاسبة القيمة العادلة تعتمد بشكل كبير على البيئات التي يكون للأسواق دور كبير في تمويل الاقتصاد. غير أن مجلس المعايير المحاسبية يرى في تطبيق القيمة العادلة أحد روافد زيادة كفاءة الأسواق المالية. فالمعلومات المالية الملائمة والممثلة بشكل صادق تتيح للمستخدمين اتخاذ قرارات أكثر ثقة، وهذا يؤدي إلى زيادة كفاءة أسواق رأس المال وانخفاض تكلفة رأس المال بالنسبة للاقتصاد ككل (Board 2010, OB 3).

- <u>اختلاف الثقافة المحاسبية:</u>

يتغير دور المحاسب في ظل محاسبة القيمة العادلة من مجرد مسجل وملخص للظواهر (المعاملات، الأحداث والظروف) إلى التأثير فيها وتفسيرها لصالح المستخدمين، ما

يُنشأ علاقة وكالة بينه وبينهم؛ وما يترتب عنها من آثار أخلاقية وقانونية. فقد أظهرت نتائج (Jerman 2014) أن عملية إعداد المعلومات المالية بالقيمة العادلة تمر عبر الخبرة الفنية، بالإضافة إلى مرورها بالإدارة، فيقود ذلك إلى ظهور وضعيات جديدة من الخطر الأخلاقي وتضارب المصالح.

وعبر إجراء دراسة تشمل محاسبي الشركات في إندونيسيا، وجد (Roekhudin et al, 2015) أن المحاسبيين يرفضون التطبيق الشامل لمحاسبة القيمة العادلة ويجنحون نحو تطبيق جزئي لها، تحت ثلاثة ذرائع رئيسية: أنها لا تصلح كأساس لقياس الأداء وحساب التعويضات، أنها قد تؤدي إلى رفع تكاليف إنتاج المعلومات المالية و/أو دفع ضرائب إضافية وأن تطبيقها ليس إلزامياً. وتظهر هذه النتائج سلوكاً تحفظياً Conservatism behavior من طرف المحاسبين.

من الناحية الثقافية أيضاً، تظهر الدراسات أن المحاسبين في الجزائر لم يتخلصوا من الهدف الضمني للمحاسبة في النماذج القارية، والذي يقضي بأن دورها الرئيسي هو تحديد الوعاء الضريبي. فقد خلص (Toumi and Belkharroubi, 2018) إلى أنه حتى مع اعتماد إطار محاسبي جديد ذي ثقافة أنجلوسكسونية ورؤية محاسبية مختلفة للنموذج الأوربي القاري، تظل أولوية المحاسبة في الجزائر تلبية احتياجات الدولة للمعلومات، خاصة الضريبة.

قد يعزى ذلك أولاً، كما يرى (Toumi and Belkharroubi, 2018) إلى اختلاف البيئة المحاسبية الجزائرية عن البيئة المحاسبية للبلدان الأنجلوسكسونية. وثانياً، إلى عدم تحديد الإطار المفاهيمي الجزائري، بشكل صريح، هدف الإبلاغ المالي بل يمكن الاستنتاج من المادة الثالثة، من هذا الإطار، أن القانون يفضل خاصية التمثيل الصادق على خاصية الملائمة، وهو ما يعارض توجهات مجلس المعايير المحاسبية الدولية، إذ تنص، في جزءٍ منها، على أن البيانات المالية يجب أن تسمح بعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان، ممتلكاته، أدائه، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. (قانون 07-11، 2007).

وبشكل عام، يرى (Faraj and El-Firjani. 2014)، عبر أسلوب المقابلة، أن من ضمن عوائق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الضعف اللغوي وقلة البرامج التدريبية: فالغالبية العظمى من المشاركين غير قادرين على استخدام اللغة الإنجليزية في إعداد الحسابات، كما أن معظم الشركات المدرجة في البورصة لا تقدم برامج تدريبية لكادرها المالي والمحاسبي.

- قصور الإطار القانوني والتنظيمي:

من بين الصعوبات التي تحد من التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة قصور الإطار القانوني والتنظيمي، وعدم أخذه بعين الاعتبار التحديثات المتواصلة للمعايير المحاسبية الدولية بشكل عام، وفي ما يخص محاسبة القيمة العادلة بشكل خاص. إذ حتى بتاريخ تبني النظام المحاسبي المالي بين 2007 و2009 كانت قد صدرت تحديثات في ما يخص محاسبة القيمة العادلة، وذلك بصدور المعيار المحاسبة الأمريكي SFAS 157 " قياسات القيمة العادلة " سنة 2006، في إطار مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، حيث كان من المتوقع أن يتم تبني هذا المعيار لاحقا من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما تم بالفعل سنة 2011.

وقد حمل المعيار SFAS 157 ومن بعده المعيار IFRS 13، تعريفاً جديداً للقيمة العادلة، وهو بالمناسبة مختلف عن تعريف النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تفاصيل أكثر عن طريقة قياس القيمة العادلة وتوسيع الإفصاح عنها، وتحديد أكثر دقة لمصطلحاتها. وأهم نقطة تمثلت في توحيد إجراءات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة، والتي كانت متفرقة في المعايير المختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان.

فمثلاً، تبنى المعياران SFAS 157 وIFRS 13 تعريفاً جديداً للقيمة العادلة، فيما استخدم النظام المحاسبي المالي تعريفاً سابقاً تم التخلي عنه، وهو على سبيل المثال التعريف المدرج في المعيار IAS 32 " الأدوات المالية "، حيث أن القيمة العادلة في كلا الجانبين هي:

" المبلغ الذي يمكن أن يُحَصَّلَ لقاء بيع أصل، أو يُدفع لنقل التزام، في مبادلة عادية، بين المشاركين في السوق، عند تاريخ القياس "(IASB 2011, FASB 2006).	*" المبلغ الذي من أجله يمكن استبدال أصل، أو تسوية التزام، بين أطراف مطلعة، وراغبة، وتعمل في ظل ظروف المنافسة العادية "*[7]. (قرار 26 جويلية 2008، IASB 2003)

ويمكن دون جهد ملاحظة أن التعريفان مختلفان، إذ يتبنى التعريف الجديد قيمة الأصل من وجهة نظر مالكيه، وقيمة الالتزام من وجهة المدينين به، أي سعر الخروج. وأن الالتزام لا يُشترط أن يسوى؛ بل تتحدد قيمته العادلة من خلال فرضية نقله لجهة أخرى دون أن ينتهي وجوده (يطفأ). كما تم حذف شرط الرغبة من التعريف، وإضافة تاريخ القياس كنقطة زمنية لتحديد القيمة العادلة.

قصور الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري عن استيعاب محاسبة القيمة العادلة ليس ناشئاً فقط عن عدم التحديث، بل أيضا بسبب تبني هذا الإطار لمحاسبة القيمة التاريخية كمعيار أساسي للتقييم، حيث تنص المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أن تقيَّد وتعرض جميع العناصر المحاسبية بتكلفتها التاريخية. مع استثناء الأصول البيولوجية والمالية، والتي يتم تقييدها بالقيمة الحقيقية (العادلة).

كذلك، من الناحية العملية، فإن المجتمع المحاسبي الجزائري يلمس هذا القصور حين تطبيق محاسبة القيمة العادلة، حيث يرى حوالي نصف عينة المستجوبين عند (Tahri 2014) أن من ضمن عوائق استخدام محاسبة القيمة العادلة: نقص المعلومات حول

[7] تم الترجمة عن النسخة الفرنسية من قرار 26 جويلية 2008؛ بسبب رداءة الصياغة (الترجمة) العربية لتعريف المصطلح، بل وخطأ هذه الصياغة المدرجة في ص 87 سطر 56.

قواعد حسابها (51.35 %)، وغموض متطلبات النظام المحاسبي المالي بهذا الشأن (45.9 %).

الخاتمة:

كان الهدف من هذه الدراسة هو رصد مختلف التحديات التي تواجه توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية. وذلك بعد تبني الجزائر سنة 2007 لنظام محاسبي مالي مبني على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS).

وقد أظهرت الدراسات السابقة أن محاسبة القيمة العادلة تلبي بشكل كبير الخصائص النوعية للمعلومات المالية؛ التي يسعى مجلس المعايير المحاسبة الدولية إلى أن تتحلى بها المعلومات المالية الموجهة للاستخدام العام. فالقيم العادلة، حسب هذه الدراسات، تتمتع بخواص الملائمة، التمثيل الصادق، التزامن وقابلية المقارنة.

في المقابل، تظهر كذلك الدراسات أن للقيمة العادلة بعض النقائص. منها إمكانية تلاعب الإدارة بالتقييمات وجنوحها نحو إدارة الأرباح، بالإضافة إلى خطر تقلب الأسعار وعدم استقرار النظام المالي.

وخلصت هذه الدراسة أن أهم التحديات التي تحد من توسيع استخدام محاسبة القيمة العادلة تتثمل في: (1) عدم ملائمة البيئة المؤسساتية الجزائرية، (2) اختلاف الثقافة المحاسبية لمعدي التقارير المالية (3) وقصور الإطار القانوني والتنظيمي.

غير أن هذه العقبات يمكن تجاوزها أو التخفيف منها عبر مجموعة من التدابير المستقات من الدراسات السابقة، كالتالي:

- تولي قياس القيم العادلة، قدر الإمكان من طرف مقييمين مستقلين،
- تجنب استخدام القيمة العادلة في المؤسسات التي تضعف فيها آليات حوكمة الشركات،

- اتخاذ إجراءات للحد من استعمال محاسبة القيمة العادلة في عمليات الرفع المالي أو في التخفيف من نسب الديون،
- تشجيع الشركات على تقديم المعلومات عن القيمة العادلة بشكل طوعي.

تنطوي هذه الدراسة، ككل دراسة، على مجموعة من النقائص يمكن أن تتخذ آفاقاً لدراسات أكثر عمقاً وتفصيلاً. فهي على سبيل المثال تعتمد على عدد قليل من الدراسات المحلية، إذ أن موضوع محاسبة القيمة العادلة ليس مطروقاً بشكل كبير ضمن البيئة الأكاديمية الجزائرية. كما يمكن اتخاذ نتائج هذه الدراسة ركيزةً لدراسات استقصائية (عبر الاستبيان أو المقابلة) لمعرفة وجهة نظر الممارسين للمحاسبة حول الموضوع.

المراجع:

1. باللغة العربية:

قانون 07-11. (2007). النظام المحاسبي المالي. *الجريدة الرسمية، العدد 74*، 3-6.

قرار 26 جويلية 2008. يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدّونة الحسابات وقواعد سيرها . *الجريدة الرسمية، العدد 19* ، 3-91.

مرسوم تنفيذي 08 – 156 (2008). يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي. *الجريدة الرسمية، العدد 27*، 11-15.

2. باللغة الانجليزية:

Aboody, D., Barth, M. E., & Kasznik, R. (1999). Revaluations of fixed assets and future firm performance: Evidence from the UK. *Journal of Accounting and Economics*, *26*(1-3), 149-178. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(98)00040-8

Ali, A., & Hwang, L. S. (2000). Country-specific factors related to financial reporting and the value relevance of accounting data. *Journal of accounting research*, *38*(1), 1-21. https://doi.org/10.2307/2672920

Ball, R. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and business research*, *36*(sup1), 5-27. https://doi.org/10.1080/00014788.2006.9730040

Barth, M. E. (2007). Standard-setting measurement issues and the relevance of research. *Accounting and Business Research*, *37*(sup1), 7-15. https://doi.org/10.1080/00014788.2007.9730079

Barth, M. E., & Clinch, G. (1998). Revalued financial, tangible, and intangible assets: Associations with share prices and non-market-based value estimates. *Journal of accounting research*, *36*, 199-233. https://doi.org/10.2307/2491314

Barth, M. E., Landsman, W. R., & Wahlen, J. M. (1995). Fair value accounting: Effects on banks' earnings volatility, regulatory capital, and value of contractual cash flows. *Journal of banking & finance*, *19*(3-4), 577-605. https://doi.org/10.1016/0378-4266(94)00141-O

Board, I. A. S. 2010. *The conceptual framework for financial reporting 2010* : IFRS.

Chen, C., Lo, K., Tsang, D., & Zhang, J. (2015, July). Earnings management, firm Location, and financial reporting discretion: An analysis of fair value reporting for investment property in an emerging market. In *CEUR Workshop Proceedings* (Vol. 1542). http://www.ires.nus.edu.sg/researchpapers/Visitors/Chen_Lo_Tsang_Zhang.pdf

Chiqueto, F., Silva, R. L. M., Colossal, G., & Carvalho, L. N. G. (2015). Relevance of fair value of Brazilian banks securities in the financial crisis. *International Journal of Emerging Markets*, *10*(4), 684-696. https://doi.org/10.1108/IJoEM-11-2012-0150

Cotter, J., & Richardson, S. (2002). Reliability of asset revaluations: The impact of appraiser independence. *Review of Accounting Studies*, *7*(4), 435-457. https://doi.org/10.1023/A:1020763612369

DeFond, M., Hung, M., & Trezevant, R. (2007). Investor protection and the information content of annual earnings announcements: International evidence. *Journal of Accounting and Economics*, *43*(1), 37-67. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2006.09.001

Dietrich, J. R., M. S. Harris, and K. A. Muller, III. 2001. The reliability of investment property fair value estimates. Journal of Accounting and Economics 30 (2): 125-158. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00002-7

Faraj, S., & El-Firjani, E. (2014). Challenges facing IASs/IFRS implementation by Libyan listed companies. *Universal Journal of Accounting and Finance*, *2*(3), 57-63. https://doi.org/10.13189/ujaf.2014.020302 (http://www.hrpub.org/journals/article_info.php?aid=1712)

Financial Accounting Standards Board. (2006). *Statement of Financial Accounting Standards No. 157: Fair value measurements*. Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation.

Gjesdal, F. (1981). Accounting for stewardship. *Journal of Accounting Research*, *19*(1), 208-231. https://doi.org/10.2307/2490970

Goh, B. W., Li, D., Ng, J., & Yong, K. O. (2015). Market pricing of banks' fair value assets reported under SFAS 157 since the 2008 financial crisis. *Journal of Accounting and Public Policy*, *34*(2), 129-145. https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2014.12.002

He, X., Wong, T. J., & Young, D. (2012). Challenges for implementation of fair value accounting in emerging markets: Evidence from China. *Contemporary Accounting Research*, *29*(2), 538-562. https://doi.org/10.1111/j.1911-3846.2011.01113.x

International Accounting Standards Board (IASB), (2003), *IAS 32 Financial Instruments*. International Accounting Standards Board, London.

International Accounting Standards Board (IASB). (2010). *Conceptual framework for financial reporting*. International Accounting Standards Board, London.

International Accounting Standards Board (IASB). (2011). IFRS 13: *Fair value measurement*. International Accounting Standards Board, London.

International Accounting Standards Committee. (1989). *Framework for the preparation and presentation of financial statements*. International Accounting Standards Committee.

Kolev, K. S. (2019). Do investors perceive marking-to-model as marking-to-myth? Early evidence from FAS 157 disclosure. *Quarterly Journal of Finance*, 1950005. https://doi.org/10.1142/S2010139219500058

Lu, H. Y. R., & Mande, V. (2014). Does disaggregation of fair value information increase the value relevance of the fair value hierarchy?. *Research in Accounting Regulation*, *26*(1), 90-97. https://doi.org/10.1016/j.racreg.2014.02.009

Muller, K. A., III, E. J. Riedl, and T. Sellhorn. 2011. Mandatory fair value accounting and information asymmetry: Evidence from the European real estate industry. Management Science 57 (6): 1138-1153. https://doi.org/10.1287/mnsc.1110.1339

Palea, V. (2014). Fair value accounting and its usefulness to financial statement users. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, *12*(2), 102-116. https://doi.org/10.1108/JFRA-04-2013-0021

Plantin, G., Sapra, H., & Shin, H. S. (2004). Fair value reporting standards and market volatility. *Derivatives Accounting and Risk Management: Key Concepts and the Impact of IAS*, *39*.

http://faculty.chicagobooth.edu/haresh.sapra/research/docs_OP/plantinsaprashin.pdf

Plantin, G., Sapra, H., & Shin, H. S. (2008). Marking-to-market: panacea or Pandora's box?. *Journal of accounting research*, *46*(2), 435-460. https://doi.org/10.1111/j.1475-679X.2008.00281.x

Roekhudin, Triyuwono, I., Sukoharsono, E. G., & Rosidi. (2015). Fair Value Measurements (FVMs) Rejection and Reconstruction: A Phenomenological Study of Internal Accountant Response towards FV Accounting and Reporting. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, *211*, 880–889. https://doi.org/10.1016/J.SBSPRO.2015.11.116

Siekkinen, J. (2016, March). Value relevance of fair values in different investor protection environments. In *Accounting forum*(Vol. 40, No. 1, pp. 1-15). Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.accfor.2015.11.001

Škoda, M., & Bilka, P. (2012). Fair value in financial statements–advantages and disadvantages. *Studia Universitatis "Vasile Goldiş" Arad Seria Ştiinţe Economice*, 1-8. https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=25563

Song, C. J., Thomas, W. B., & Yi, H. (2010). Value relevance of FAS No. 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. *The Accounting Review*, *85*(4), 1375-1410. https://doi.org/10.2308/accr.2010.85.4.1375

3. باللغة الفرنسية:

Boufeldja, K. (2016). L'application du système comptable financier. *Al-Bashaer Economic Journal, N° 06*, 289-296. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11888

Djafri, O. *évaluation des actifs non courants en normes IFRS entre coût historique et juste valeur Le cas de l'Algérie* (Doctoral dissertation). http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/5940

Jerman, L. (2014). *Information financière, juste valeur et contrôle interne: La corporate governance comme illusion rationnelle?* (No. 123456789/13577). Paris Dauphine University. https://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/13577

Tahri, E. (2014). Enjeux d'utilité de la juste valeur : application aux entreprises publiques. *Revue Nouvelle Economie, vol 02*, 45-56. http://dspace.univ-km.dz/jspui/bitstream/123456789/468/1/F4.pdf

Toumi, A., & Belkharroubi, H. (2018). Quel objectif assigné à la comptabilité en Algérie?. *International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES), vol 07*, 74-80. https://www.academia.edu/36942533/Quel_objectif_assign%C3%A9_%C3%A0_la_comptabilit%C3%A9_en_Alg%C3%A9rie_